IAJ
مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

مجلة علمية، شهرية، محكّمة متعددة التخصصات، تُعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

العدد الثاني

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

second issue

2

April-May 2025

العدد الثاني

أبريل -ماي 2025

الرقم المعياري الدولي : e-ISSN : 3085 - 5039

رقم الصحافة : Press number : 1/2025

مجلة المقالات الدولية

العدد الثاني مزدوج، أبريل - ماي 2025

e-ISSN : 3085 - 5039

IAJ
مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدنا أن نقدم للقراء والباحثين العدد الثاني من مجلة المقالات الدولية، والذي يأتي استمرارًا للنجاح الكبير الذي حققه العدد الأول، حيث لاقى اهتمامًا واسعًا ومقروئية متميزة لدى الأكاديميين والمهتمين بالبحث العلمي.

كما يسرنا أن نعلن أن المجلة قد حصلت على التصنيف العلمي الدولي (ISI)، مما يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز انتشارها الأكاديمي وإثراء المحتوى البحثي المنشور، حيث يتيح هذا التصنيف للمجلة وصولًا أوسع إلى الباحثين والمؤسسات العلمية، ويؤكد جودة الأبحاث المنشورة واستيفائها للمعايير الدولية.

لقد كان هذا النجاح دافعًا لنا لمواصلة الجهود في تقديم محتوى علمي عالي الجودة، يواكب التطورات البحثية الحديثة، ويساهم في تعزيز التفاعل العلمي وتبادل المعرفة بين الباحثين من مختلف التخصصات. فمع زيادة الإقبال على المجلة، أصبحنا أكثر حرصًا على توفير مساحة أكاديمية جادة للنقاش والتفاعل، من خلال نشر أبحاث متنوعة تغطي مجالات القانون، العلوم السياسية، العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، وكل ما يتعلق بالدراسات الإنسانية ذات القيمة العلمية المضافة.

في هذا العدد الجديد، نواصل تقديم مجموعة مختارة من الأبحاث والدراسات التي تواكب القضايا الراهنة، وتطرح تحليلات علمية عميقة، وفق نهج أكاديمي رصين.
ونتوجه بالشكر لجميع الباحثين والمساهمين على ثقتهم ودعمهم، فالمجلة مستمرة بفضل مشاركاتكم وإسهاماتكم العلمية التي تجعلها منصة رائدة في نشر المعرفة الأكاديمية.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER
e-ISSN : 3085 - 5039

INTERNATIONAL Scientific Indexing

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

الرقم المعياري الدولي : ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية مجلة متعددة التخصصات
العدد 2، مزدوج أبريل - ماي 2025

International Articles Journal A Multidisciplinary Journal
Double Issue 2, May - April 2025

اللجان العلمية للمجلة

انس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو
نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي
نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور
أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
عضو المجلس الدستوري سابقا
مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري
أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي
أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط
المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

Dr.Riccardo Pelizzo
نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزارباييف بكازاخستان

د. مهند العيساوي
مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية
أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. عزالدين العلام
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

دة. وفاء الفيلالي
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. الدربالي المحجوب
رئيس شعبة القانون بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. المهدي منشيد
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

دة. صليحة بوعكاكة
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس
المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا
أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. عبد الغني السرار
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. زكرياء أقنوش
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. عبد الغني العماري
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. أحمد أعراب
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد املاح
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. رضوان طريبق
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس

د. عبد الحي الغربة
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. خالد الحمدوني
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. هشام المراكشي
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

محتويات العدد

التعبير عن القيم كوظيفة من وظائف قواعد التعديل الدستوري حمزة الكندي	3-16
إشكالية البيروقراطية الإدارية وتأثيراتها على الجهاز الإداري بالمغرب رضى الهلالي	17-30
ممارسة الشرطة الإدارية المحلية بالمغرب: قراءة في الاليات والاختصاص حميد الموسوي	31-46
التدبير الملكي للشأن العام في المغرب و إنتاج التوازن التوفيقي بين منطق السلطة ومنطق السوق منير قنديلي - الوافي محمد	47-66
طبيعة الرقابة الدستورية على استقلالية المؤسسة التشريعية ربيع السلماني	67-78
حصيلة عمل المحكمة الدستورية لسنة 2024 أحمد أكنتيف - وداد لمسردي	79-92
التوازنات المالية بين المدرستين التقليدية والحديثة أنوار الوطاسي	93-110
البيولوجية الوراثية والذكاء الاصطناعي في التشريع المغربي عبد الرحيم لمسلم	111-122
مصير الديون في حالة عدم التصريح داخل أجل المحدد (صعوبات المقاولة73.17) محمد لوديني	123-134

135-158	**التحديات القانونية لتنفيذ أحكام القانون التجاري الليبي (رقم 10 لسنة 2023)** رقية محمود امهدي
159-174	**L'etendue De La Protection Juridique Du Cyberconsommateur** El YASSINE Sara
175-194	**L'entrepreneuriat : Une Alternative D'employabilité Pour Lutter Contre Le Chômage Des Jeunes Au Maroc** El YASSINE Sara
195-206	**الحياة المدرسية ودورها في التربية والتحصيل الدراسي لدى المتعلمين مقاربة سوسيولوجية** عبد العالي قايدي
207-214	**INTERROGATING THE MERITS OF INCORPORATING TRANSLATION IN FLT** Hajar EL SAYD
215-230	**La dimension environnementale dans les politiques d'urbanisme : Étude analytique à travers le cadre juridique marocain** OUHAMMOU Tarik
231-254	**El turismo solidario en la comuna rural de Boujedyane Larache – Marruecos** Mohamed Haouari

International Articles Journal
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
Double Issue 2, April - May 2025

مجلة المقالات الدولية
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
العدد 2 مزدوج، ابريل - ماي 2025

التدبير الملكي للشأن العام في المغرب وإنتاج التوازن التوفيقي بين منطق السلطة ومنطق السوق

Production of a The Royal Management of Public Affairs in Morocco and the Reconciliatory Balance Between the Logic of Authority and the Logic of the Market

Mounir KANDILI
Doctor in Public Law Moulay Ismail University, Meknes

منير قنديلي
دكتور في القانون العام
جامعة مولاي إسماعيل، مكناس

EL OUAFI Mohamed
PhD Student
Moulay Ismail University, Meknes

الوافي محمد
باحث في سلك الدكتواره
جامعة مولاي إسماعيل، مكناس

Abstract:

The Moroccan monarchy serves as a central actor in shaping the country's political and economic balances. Its role extends beyond traditional centralized governance to actively restructuring the economic sphere in alignment with market transformations and liberalization mechanisms. This reconciliation between the logic of authority—rooted in political control and the reproduction of hegemony—and the logic of the market—based on competitiveness, flexibility, and integration into the global economy—raises fundamental questions about the nature of Morocco's model for managing transformation, the limits of this balance, and its social and political outcomes.

المستخلص:

يشكّل النظام الملكي في المغرب فاعلًا مركزيًا في صياغة التوازنات السياسية والاقتصادية، حيث لم تقتصر أدواره على تدبير السلطة وفق منطق مركزي تقليدي، بل انخرط في عمليات إعادة تشكيل الحقل الاقتصادي بما ينسجم مع تحولات السوق وآليات الانفتاح الليبرالي. هذا التوفيق بين منطق السلطة، الذي يرتكز على التحكم السياسي وإعادة إنتاج الهيمنة، ومنطق السوق، الذي يقوم على التنافسية والمرونة والانخراط في الاقتصاد العالمي، يطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة النموذج المغربي في تدبير التحول، وحدود هذا التوازن، ومآلاته الاجتماعية والسياسية.

Keywords:

Moroccan monarchy, reconciliatory balance, logic of authority, logic of the market.

الكلمات المفتاحية:

التدبير الملكى؛ الشأن العام؛ التوازن التوفيقى ؛ منطق السلطة؛ منطق السوق.

مقدمة:

يتحدد الحقل السياسي المغربي من خلال طبيعة نظام الحكم، الذي يتسم بكونه نظاما وراثيا مركزيا وشخصانيا، حيث يتمركز الملك كمحور أساسي يمارس السلطة بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما ينعكس على شكل الدولة وعلاقتها بباقي الفاعلين. فالمؤسسة الملكية، بما لها من رمزية دينية وتاريخية، تصوغ فضاء سياسيا مغلقا، تحضر فيه الملكية كمرجع أعلى لكل السياسات، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج شرعيتها عبر الجمع بين التقليد (الشرعية التاريخية والدينية) والحداثة (الشرعية الإنجازية)

ويُظهر التدبير الملكي للشأن العام طابعا مزدوجا، يتجلى في توظيف خطاب الحداثة والتقنية، مقابل المحافظة على بنية سلطوية تقليدية، ويُترجم ذلك من خلال ما يُعرف بالقيادة الاستراتيجية التي تجمع بين تشخيص الأزمات، وصياغة القرار، وتدبير الزمن السياسي وفق منطق المصلحة العامة. هذا التدبير ينبني على تصور الدولة كفاعل اقتصادي مركزي، انتقل من نموذج " الدولة الدركية [1]" إلى "دولة الرعاية [2]"، ثم إلى "الدولة المقاولاتية"، حيث تتم عقلنة تدبير الشأن العام من خلال استلهام أدوات القطاع الخاص [3]،وفي ظل أزمة الديموقراطية بسبب غياب العدالة الاجتماعية وانحرافها نحو الشعبوية[4]. هكذا أصبحت الدولة مجرد "حكم" في لعبة السوق، تسعى إلى تحقيق التوازن بين منطق السوق ومنطق السلطة .

ومن هنا تتبلور الإشكالية المحورية لهذا المقال: كيف سعت المؤسسة الملكية إلى بناء نموذج توفيقي بين متطلبات السلطة ومقتضيات السوق؟ وماهي الآليات التي اعتمدتها لتحقيق هذا التوازن، ومدى نجاعتها في السياق السياسي والاقتصادي المغربي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يعتمد هذا البحث على مقاربة تحليلية - تركيبية تهدف إلى تفكيك آليات التدبير الملكي للشأن العام في المغرب، وفهم كيفية بناء نموذج توازني توفيقي بين متطلبات منطق السلطة ومقتضيات منطق السوق. يقوم المنهج التحليلي بتشريح الممارسات والسياسات الملكية، من خلال رصد تطورها في سياق التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدها المغرب منذ بداية مشروع الإصلاحات الكبرى.

أما المنهج التركيبي، فيسعى إلى إعادة بناء صورة شاملة لهذا التدبير عبر الربط بين المعطيات الميدانية والخطابات الرسمية والتحولات المؤسسية. وقد تم الاستناد إلى تحليل نوعي لمجموعة من الخطابات الملكية،

---

(1) إن الدولة وهي تتدخل في توجيه النشاط الإقتصادي تساهم بشكل غير مباشر في التغير الإجتماعي ، ذلك لأن الإزدهار الإقتصادي يحتاج الى دعامات أساسية من بينها الأمن والإستقرار الإجتماعي وحماية التنافس واستقرار العلاقات الخارجية وحماية حقوق الملكية وتوفير مناخ الأعمال ، ومن هنا فالدولة تنزل بثقلها على المجتمع من أجل فرض النظام ، وتستعمل لهذه الغاية العنف المشروع بتعبير ماكس فيبر Max Weber – ، في إطار وظائف الدولة الحارسة L'Etat Gendarme – ، ولكن ضرورة الحفاظ على الأمن الإجتماعي يحتم على الدولة أن تظل متدخلة ليس في النشاط الإقتصادي وحسب ، بل في ضبط النظام الإجتماعي أو ما يسمى الدولة الضبطية L'Etat Régulateur .

(2) أهم معالم تقدم الدول والمجتمعات هو مقدار اهتمامها بـ "الرعاية الاجتماعية" لمواطنيها، وخلق دولة الازدهار والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، ورعاية المسنين، ومكافحة الفقر والبطالة، إن مفهوم دولة الرعاية الاجتماعيةl'Etat Providence ، ظهر في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة لما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية وكنتيجةٍ لذلك ظهرت المدرسة الكينزية والتي تقوم على الدور الفعال للدولة كمحرك للاقتصادي.

(3) عبد المالك إحزرير، السياسات العمومية :" نظريات الفعل والفاعل" ،جامعة المولي اسماعيل كلية الحقوق بمكناس، سجلماسة الزيتون، السنة الجامعية 2923-2022،ص:152.

4)تتناول مجموعة من الكتابات الاكاديمية مفاهيم من بينها "موت الديموقراطية" بسبب غياب العدالة الاجتماعية لكل من ستيفن ليفيسكي ودانييل زيبليت في مؤلفهما: موت الديموقراطية ومفهوم "انحراف الديموقراطية نحو تكريس الشعبوية" للأستاذ عبد المالك إحزرير في مقالته :
Du populisme : « Les prémices d'une démocratie naissante », revue de recherche en droit, Economie et gestion N°19 /2022P :152-184

والوثائق الرسمية، والنصوص الدستورية والقانونية، إضافة إلى التقارير والدراسات الأكاديمية المتخصصة، بهدف الكشف عن طبيعة التوفيق الذي تسعى المؤسسة الملكية إلى تحقيقه بين السلطتين السياسية والاقتصادية. وتم توظيف أدوات تحليل الخطاب وتحليل السياسات العامة كآليات منهجية مساعدة، لفهم بنية الخطاب الملكي وتفكيك الرهانات الضمنية التي تؤطر عملية إنتاج التوازن واستدامته.

المبحث الأول:
الأسس والاستراتيجيات الملكية للتوفيق بين منطق السلطة ومنطق السوق

يعد فهم التدبير الملكي للشأن العام في المغرب مدخلا رئيسيا لاستيعاب الكيفية التي تشتغل بها المؤسسة الملكية كفاعل مركزي في إنتاج توازن توفيقي بين متطلبات السلطة السياسية من جهة، وآليات اقتصاد السوق من جهة أخرى، ذلك أن الحقل السياسي المغربي يعرف "إعادة إنتاج"[5] السياسات العامة ضمن أسس ثابتة تحقق التعايش بين الأسس الدستورية، السياسية، التاريخية، الرمزية وبين الأسس البيروقراطية والتكنوقراطية من أجل التوفيق بين السلطة والسوق.

ولا يمكن الإمساك بجوهر هذا التوازن دون تفكيك البنى المرجعية التي تستند إليها الملكية، سواء على المستوى الرمزي الديني والتاريخي، أو على المستوى الدستوري (المطلب الأول). كما أن تحليل الاستراتيجيات التي تعتمدها المؤسسة الملكية يسمح بإدراك منطق اشتغالها كوسيط بين شرعية تقليدية وضغوط حداثية اقتصادية واجتماعية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الأسس الدينية والدستورية للمؤسسة الملكية للتوفيق بين منطق السلطة ومنطق السوق

لا يمكن فهم الدور التوفيقي للمؤسسة الملكية دون العودة إلى بنيتها المرجعية التي تمنحها الشرعية وتعزز من قدرتها على التدخل في مختلف الحقول. إذ تشكل الأسس الرمزية، التاريخية والدينية (الفقرة الأولى) و الأسس الدستورية(الفقرة الثانية) الإطار النظري الذي تستمد منه المؤسسة سلطتها الرمزية والسياسية، مما يسمح لها بالتأثير في الحقول الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهها وفق منطق مزدوج يجمع بين الاستمرارية والتكيف مع تحولات السوق.

الفقرة الأولى: الأسس الرمزية ، التاريخية والدينية

إن الوظيفة الرمزية للمؤسسة الملكية تستمد قوتها من عمقها التاريخي وانتمائها إلى سلالة شريفة، ما يمنحها مكانة دينية فريدة في النسق السياسي المغربي، ذلك أن المشروعية الدينية والمرتبطة بأمير المؤمنين والبيعة تتيح للملك هامشا واسعا في ممارسته للسلطة بشكل شخصي، دون الحاجة إلى الوثيقة الدستورية، ودون إخضاع هذه السلطة الواسعة للمساءلة السياسية للإرادة الشعبية، في هذا الصدد ثم وصف النظام السياسي المغربي بـ"ديموقراطية أبوية دينية"[6].

(5) عبد المالك إحزرير: "السياسات العمومية: نظريات الفعل والفاعل " مرجع سابق، ص:103.

[6] Louise Fougère : «la constitution Marocaine du 7décembre 1962 » Annuaire de l'AFRIQUE De Nord EDITION CNRS ,1962, P155.

وتأسيسا على ذلك لا يمكن في الفضاء العام المغربي التمييز بين المجال العام والمجال الخاص، لأن الدولة تصبح امتدادا لشخص الملك الذي يتحكم في توزيع القيم الدينية، السياسية، والدستورية ومن خلال ذلك يعمل على إنتاج الموارد وتوزيعها. إن الملكية كفاعل مركزي توظف الأسس الدستورية والرمزية والمؤسساتية بهدف شخصنة السلطة ومن أجل تدبير الشأن العام، و في هذا الإطار يقول الملك الراحل الحسن الثاني: "إن شخصانية السلطة تعتبر ظاهرة لصيقة بعصرنا بحيث تعتبر ظاهرة عادية وضرورية ذلك أن الديموقراطيات في يد الرئيس الذي وثق به الشعب وتماثل معه، والمسألة هي نفسها في المغرب ،فالسلطة لا بد أن تبقى شخصية، بل أن هذه الشخصانية ستكون مهمة ومعبرة ،في الوقت الذي يتم فيه بناء المؤسسات التمثيلية" [7]،وهكذا فطبيعة السلطة في المجتمع لا يمكن اختزالها في البنيات المؤسساتية فقط، بل هي نتيجة لاحتكار وسائل الإنتاج الرمزي [8] .

فبعد حصول المغرب على الاستقلال، عملت المؤسسة الملكية على المزج ما بين الآليات التقليدية الناتجة عن بنية الدولة السلطانية والقائمة على إمارة المؤمنين والبيعة، وبين آليات الدولة الحديثة التي خلفها الاستعمار والمتمثلة أساسا في الأجهزة الإدارية، ومن خلالها تمكن الملك الراحل الحسن الثاني كملك دستوري في ظل أول دستور مغربي سنة 1962، دمج الإمامة في نظام دولة عصرية، اقتبست من خلالها آليات ممارسة الحكم [9]، وهكذا فالملك يعمل في فضاء عام، كمالك لمملكته، دون تمييز بين القطاع العام أو الخاص كحقول الاشتغال، وعليه يتعين فهم آلياته وأسسه ضمن خصوصية الدولة الاسلامية العريقة والتي تتطور باستمرارية، وفي إطار حنكة وتجربة قرون طبعت نظام السلطنة وحقل إمارة المؤمنين بشخصانية السلطة كظاهرة عالمية[10] .

الفقرة الثانية: الأسس الدستورية

تتميز المؤسسة الملكية بالسمو في النظامين الدستوري، أي النظام المعياري المكتوب منذ دستور 1962 إلى دستور 2011، وفي القوانين العادية، و في النظام السياسي المرتبط بمجموعة من المبادئ فوق -دستورية - Extra Constitutionnel، في هذا الصدد، يقول عبد الهادي مزراري: "إن الترجمة المقابلة للنظام السياسي المغربي في قاموس علم السياسة تعني، أن طبيعة العمل السياسي المحنك اقتضت التمسك باستراتيجية مرنة ودقيقة. بينما العناصر التي يحكم عليها بالتغيير لا تمس الجانب الاستراتيجي، وإنما تدخل في علبة التكتيك (...) إن بذلة جلالة الملك لا تتعدى الجوهر الواحد، لكنها بذلة مزودة بمكيف هوائي دقيق الصنع"[11].

إن تدبير الشأن العام بالمغرب، مرتبط بقيادة ملكية استراتيجية، وفي هذا الاتجاه يذهب محمد الطوزي إلى "إقرار وجود زمنين للسياسة... زمن ممتد استراتيجي، مخول للملك باعتباره ضامنا لمصالح الأمة، حَكَما بين

---

[7] مقتطف ورد في مؤلف المهدي الفحصي: "الأنظمة الدستورية الكبري والنظام الدستوري السياسي المغربي" مطبعة اشرف ،الطبعة الثانية، دجنبر 2012، ص115.

[8] Abderrahim EL MASLOUHi « Culture de sujétion et patronage autoritaire au Maroc Sur une anthropologie de «la servitude volontaire» Revue Française De sciences politiques 54(4) . Volume54, Numéro 4,Année 2006 , P :711-732

[9] محمد معتصم: "الحياة السياسية المغربية " مؤسسة إيزيس للنشر الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ماي 1992، الدار البيضاء، ص 49.

[10] المهدي الفحصي : "الأنظمة الدستورية الكبري والنظام الدستوري السياسي المغربي " ،المرجع نفسه ،ص 114.

[11] عبد الهادي مزراري: "الحسن الثاني رجل إشكاليات القرن "المغرب، دار الآفاق الجديدة، 1995، ص 53.

مختلف المكونات السياسية والمجتمعية، وحاميا للتعدد والتنوع، وزمن قصير، هو زمن الحكومة الذي يربط التصويت والبرامج الانتخابية، بالتدبير اليومي للملفات"[12].

ونظرا لطبيعة القيادة الاستراتيجية للمؤسسة الملكية في تدبيرها للشأن العام، يبرز مفهوم الاستراتيجية في ثلاثة مواضيع في دستور 2011، إذ ورد في الفصل 49، حيث تم ذكر بعض القضايا التي يتم التداول بشأنها في المجلس الوزاري،" كالتوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة "، ومعيار التعيين بالمجلس الوزاري، كون التعيين يتم باقتراح من رئيس الحكومة، وبمبادرة من الوزير المعني، بينما جاء في الفصل 75 "... يصوت البرلمان مرة واحدة على نفقات التجهيز التي يتطلبها في مجال التنمية لإنجاز المخططات التنموية الاستراتيجية"، ويمكن إبراز المفهوم أيضا، من خلال الفقرة الأولى من الفصل 54 من الدستور والتي تنص على أنه " يُحدث مجلس أعلى للأمن، بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير حالات الأزمات، والسهر أيضا على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة".

ونظرا لأن المشرع الدستوري يوزع فقط الأوراق دون أن يحدد قواعد اللعبة، والتي تحدد لاحقا[13]، ونظرا لأن النظام السياسي يحيى في كنف حقل سياسي مسيج باللاعقلانية بدل العقلانية، وموسوم بالرموز بدل القوانين، ومحكوم بالشخصنة عوض المؤسسات[14]، فإن ملامح النظام السياسي المغربي تتحدد وفق قيم ومبادئ بتريمونيالية ترتكز في مستوى أول من خلال التقرب من الملك وخدمته من أجل اقتسام الهبات وتوزيع منافع الدولة[15].

تأسيسا على ذلك يمكن اعتبار التدبير الملكي للشأن العام تتم وفق تكامل الحقول المعرفية وانتقال البراديغمات والمرتبطة بانتقال الدستورانية من دستورانية الوثيقة (دستورانية فصل السلط) في عهد الملك الحسن الثاني الى دستورانية البرامج والسياسات العمومية، ثم الانتقال من حقل سوسيولوجية الهيمنة الى سوسيولوجية تدبير المخاطر والازمات في عهد الملك محمد السادس.

وهكذا، فمختلف الوثائق الدستورية المتعاقبة، وخاصة دستور 2011، جاءت لتُكرّس الموقع المركزي للمؤسسة الملكية، وتمنحها صلاحيات واسعة تسمح لها بممارسة دورها التوفيقي بين المؤسسات، وبين منطق الضبط السياسي ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي. وهذا التموقع الدستوري يمنحها القدرة على التدخل المباشر أو غير المباشر في مختلف مجالات السياسات العمومية، وفق منطق يراعي الحفاظ على الاستقرار دون المساس بجاذبية السوق.

المطلب الثاني: استراتيجيات المؤسسة الملكية للتوفيق بين منطق السلطة ومنطق السوق

لا تكتفي المؤسسة الملكية بإرساء شرعيتها على الأسس الرمزية والدستورية، بل تعتمد على ترسانة من الاستراتيجيات العملية التي تضمن استمرار دورها كضامن لتوازن الحقل السياسي والاقتصادي. وتتنوع هذه الاستراتيجيات بين استراتيجية تكريس الولاءات ودعم الأوفياء (الفقرة الأولى)، من جهة، وفتح المجال أمام

[12]محمد أتركين: "معجم الدستور المغربي " ، مطبعة Accom، الطبعة الأولى، يناير 2021، ص 188.

[13] محمد معتصم" الحياة السياسية المغربية "، مؤسسة إيزيس للنشر الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ماي 1992، الدار البيضاء، ص: 10.

[14] هند عروب: "مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي"، مرجع سابق، ص :5.

[15] هند عروب: "مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي "، مرجع سابق، ص:267.

الفاعلين الاقتصاديين في إطار رؤية ليبرالية(الفقرة الثانية) من جهة أخرى، بشكل يسمح بإنتاج نمط من الحكم القائم على التكيّف وإعادة ترتيب التوازنات حسب السياقات.

الفقرة الأولى: استراتيجية دعم الأوفياء

يدفعنا مفهوم التدبير من الناحية التقنية، افتراضيا ومنهجيا إلى التخلي نسبيا عن مفاهيم قانونية ودستورية مرتبطة بعملية التدبير من قبيل " الاختصاصات والسلطات"، لأن المؤسسة الملكية انطلاقا من إدراكها بأنها عليها أن تسود بطرق أخرى، فإنها تعمل على تدبير الشأن العام ليس من خلال المدخل الدستوري، ومن خلال اختصاصاتها وسلطاتها الدستورية فقط، وإنما أيضا من خلال القواعد الجوهرية اللاشكلية أي الضمنية، ليست بالضرورة مرتبطة بالدستور، وذلك من خلال إنتاج وإعادة إنتاج نظام التحالفات[16].

رغم تمتع المؤسسات الدستورية المغربية (الحكومة والبرلمان)، باختصاصات واسعة بمقتضى دستور2011، حيث أصبحت الحكومة سلطة تنفيذية فعلية والبرلمان سلطة تشريعية، لكن هل تلك المقتضيات الدستورية تجعلها مؤسسات دستورية تدبيرية للشأن العام فعليا؟ أم أن تدبيرها للشأن العام يأخذ طابعا شكليا؟ بمعنى آخر هل لازال الحقل العلمي الدستوري-أمام التحولات التي تعرفها الدستورانية من دستورانية فصل السلط إلى دستورانية البرامج السياسية-قادرا على تفسير ظاهرة السلطة ومن خلالها تدبير الشأن العام؟ أم أن الأمر يقتضي الانفتاح منهجيا على باقي الحقول خاصة السوسيولوجيا وعلم الاقتصاد السياسي، من أجل تحقيق التكامل المعرفي وإيجاد مفاتيح لدراسة وتفسير وتحليل تدبير الشأن العام، باعتباره حقلا تتقاطع في إطاره حقول معرفية مختلفة؟

إن الملكية توظف آليات الدعم الذاتي القائم على البتريمونيالية من أجل إنتاج وإعادة إنتاج نظام للتحالفات المفرز لبنية الخدام الأوفياء للملكية[17]، من أجل تحقيق وظيفة ديمومة واستمرارية المؤسسة الملكية.

وعليه أفرزت البتريمونيالية التقليدية القائمة في مرحلة أولى على التقليد، الأوفياء وخدام العرش التقليديين؛ المخزن والأعيان والعلماء. وفي مرحلة ثانية أنتجت النيوبتريمونيالية القائمة على السوق النخب النيوليبرالية، بمعنى آخر المخزن الاقتصادي الحامي الجديد للعرش العلوي[18]. إن البتريمونيالية التقليدية والنيوبتريمونيالية تفضي إلى اتباع استراتيجية Le statut-quo والقائمة على شخصنة العمل السياسي [19]، والاقتصادي والاجتماعي. الأمر الذي يفضي إلى اعتبار الأوفياء وخدام العرش الجدد مجرد امتداد للبنية الثقافية السياسة المتجذرة في النظام السياسي المغربي.

يشكل المخزن أول الخدام الأوفياء للملكية والخادمين لها منذ الدولة السلطانية إلى الدولة النيوليبرالية، فهو يجيد عملية التكيف والتحول مع المتغيرات دون أن تطاله هذه التغيرات، وخدمته للمؤسسة الملكية تتمثل في

---

[16] عبد المالك إحزرير " السياسات العمومية ، نظريات الفعل والفاعل" مرجع سابق، ص: 91.

[17] هند عروب: "مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي " 2009 ، مرجع سابق، ص:198.

[18] هند عروب: "مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي" نفس المرجع ص:249.

[19] هند عروب: "مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي "، مرجع سابق ، ص:275.

تعبئة آليات أساسية من بينها الشرعية الدينية والتاريخية للسلطة بدل القانون لتبرير واجب الطاعة المعمم على الجميع، واحتكار رموز الهوية الوطنية ثم وظيفتي التحكم والمراقبة وتعزيز دور الرعاية[20].

ويدخل الأعيان -ذوو الجذور التاريخية والاقتصادية- إلى مراكز السلطة من خلال الارتقاء والولوج عبر ثلاث وسائل إجرائية تكمن في التقرب والخدمة والهبة، فهم يدخلون في بنية المخزن كسند للملكية وأساس ديمومتها، ويعتمد عليها الملك في عملية مراقبة المجتمع وضبطه ومراقبة القوى الاجتماعية الصاعدة. وفي ظل النيوبتريمونيالية تصبح النخب التقنوقراطية الإدارية والاقتصادية والحزبية امتدادا استراتيجي لعلاقات القوة من أجل الضبط الاجتماعي والسياسي.

وبالتالي تمكنت الملكية من إنتاج نموذج مثالي خاص بها لتدبير الشأن العام من خلال اختيارها منذ 1960 للنهج الليبرالي التقنوقراطي كآلية للتدبير، فمنذ إعفاء حكومة عبد الله إبراهيم حسمت السلطة الملكية خيار الليبرالية[21] كآلية للتدبير الاقتصادي والسياسي، متجاوزة أطروحات اليسار المعارضة للاختيارات الليبرالية للدولة والتي تقوم على تحفيز الموارد الطبيعية وتوزيع عادل للفائض بين مختلف طبقات المجتمع، في حين تقوم الليبرالية على مبادئ اقتصاد السوق والاستثمار في القطاع الخاص [22] . توجه أكد عليه الملك الراحل الحسن الثاني بقوله:" إنني شخصيا لا أخشى على العالم في السنين المقبلة، وتحليلي هذا ربما يكون خاطئا.لا أخشى حربا عالمية ولا حتى حربا قارية أو جهوية، نعم سنرى هنا وهناك حروبا صغيرة محدودة كما يجري في أفغانستان مثلا أو في يوغوسلافيا، ولكن الذي أخشاه على عالمنا هو حرب تجارية اقتصادية ونقدية ستزلزل الأنظمة (.....) ذلك أن العالم قرر في السنة الماضية أن يؤسس منظمة عالمية للتجارة سوف تقلب التجارة رأسا على عقب وسوف تفرض على من يطبقون سياستها أن يقوموا هم بأنفسهم بانقلاب في عقليتهم وتفكيرهم، ثم إن المغرب مقبل على شراكة مع أوربا، ونحن على وشك إبرام اتفاق يرضي مطامحنا، ولكننا كجميع الاتفاقات التي تخضع للمفاوضات التي فيها أخذ وعطاء لم نصل إلى كل ما كنا نريد، ولم يصل الجانب الآخر إلى كل ما كان يريد، بل وصلنا إلى حد يمكن أن نقول معه إننا إذا نحن ارتقينا فوق الأربع سنوات المقبلة فإن المغرب سيكون قد ربح سياسيا وبحريا وفلاحيا وتجاريا أرباحا كبيرة، وعلينا أن نرى الشراكة على عشر سنوات أو ما يزيد على العشر سنوات "[23] .

وهكذا فسياسة دعم الأوفياء من الاستراتيجيات الأساسية للمؤسسة الملكية في ضبط التوازن بين السلطة والسوق، حيث يتم توزيع الموارد والفرص بطريقة انتقائية تُكافئ الولاء وتُحيّد المعارضة. وهذا النمط من التدبير يُمكّن من بناء شبكات من الأعيان والنخب الاقتصادية والسياسية التي تشكّل امتدادات للسلطة الملكية داخل مختلف المجالات.

---

[20] Alain Claisse :"le makhzen d'aujourd'hui" أنظر: هند عروب :" المخزن في الثقافة السياسية المغربية"، بحث لنيل ديبلوم الدارسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس الرباط، أكدال للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2003

[21] حسن طارق:" الليبرالية الاقتصادية في المغرب وتفاعلها مع السياسي "، منشورات المجلة المغربية للسياسات العمومية 2009، الصفحات: 86-103.

[22] من أهم روادها ادم سميت من خلال نظرية اليد الخفية القائمة على حرية السوق والمنافسة بعد ذلك ستبرز الكينزية من خلال أطروحة trickle down effect أي الانسياب ومن خلال ذلك تم اقرار دولة الرعاية، بعد ذلك ستبرز النيوليبرالية بمعنى عولمة الرأسمالية والسوق مع فريدمان milton friedman.

[23] خطاب الملك الراحل الملك الحسن الثاني، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، 1995-1996: https://is.gd/R6uloP

الفقرة الثانية: استراتيجية التوجه الليبرالي

أدركت المؤسسة الملكية، منذ القدم تماشيا والتوجه الليبرالي العالمي أهمية المعرفة والكفاءة في المجال التدبيري، وذلك عبر ثنائية الإدماج والإقصاء[24]؛ فمند استقلال المغرب اتخذت الملكية من استراتيجية دمج الأوفياء والحلفاء وإقصاء أي معارضة منافسة للشرعية الملكية، من خلال انغمارها ضمنياً في أيديولوجية جديدة، تلك التي عبر عنها نظام بروتن وودز[25] (Bretton Woods system) [26].

هذا السياق العام سيكون له تأثير على مستوى العقيدة التدبيرية للدولة المغربية ففي سنة 1989، وأمام سياق عالمي مرتبط بإنشاء منظمة التجارة العالمية ستتوجه المؤسسة الملكية نحو النخبة التقنوقراطية الاقتصادية، التي لها خبرة بالمؤسسات المالية الدولية من أجل تدبير مجالات أكثر تقنية وعقلانية اقتصادية والتي يعجز الفاعل الحزبي عن تدبيرها.

في هذا السياق ألقى الملك الحسن الثاني في الدورة الربيعية للبرلمان في أبريل 1989، خطابا مكتوبا، يتضمّن مخططا للخوصصة، أعلن بهذا الخطاب انغماره ضمنيا في أيديولوجية جديدة، تلك التي كان تُشيعها منظومة "بروتن وودز". وقد استفاض مستشاره ذو النفوذ القوي والكلمة المسموعة أحمد رضا اكديرة، منتقدا ما كان يدعو إليه اليسار من توجيه اقتصادي وتدخل للدولة.

وعليه ثم تعيين أندريه أزولاي سنة1991 - والذي كان الممر اللازم للمؤسسات الدولية - وأخذ يزعج الرجل القوي آنذاك إدريس البصري، كانت هذه العناصر صاحبة الفكر والرأي، والتي تتحلّق حول مجرة البصري، تهزأ من هذا البنكي الذي أضحى يتصدّر المشهد، وتتندّر من مرجعيته من وراء البحار أو على الأدق Off-shore.

وفي سنة 1993، دفعَ الحسن الثاني من ثُلة التكنوقراطيين أن يغيروا لبوسهم التكنوقراطي لفائدة لباس سياسي، كي يتحولوا إلى «مناضلين» في أحزاب قريبة من السلطة. وعليه انضم محمد القباج إلى حزب الاتحاد الدستوري، وحسن أبو أيوب إلى الحركة الشعبية، وعبد العزيز بلفقيه الذي كان من المفترض أن ينضمّ إلى التجمع

---

[24] محمد مونشيح: "العمل السياسي في المغرب بين الانتخابي والاحتجاجي"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 23، صيف 2017، الصفحات 35-70.

[25] اتفاقية بريتون وودز: بالإنجليزية(Bretton Woods) الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1إلى 22يوليو 1944 في غابات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية .وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة. وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية .وتمنى الممثلون إزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية والمدفوعات. وقد رفع مؤتمر غابات بريتون خططه إلى منظمتين دوليتين هما :صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .وقد عمل الصندوق على تشجيع الاستقرار المالي الدولي وذلك من خلال توفير المساعدات قصيرة الأجل لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون عجزًا في ميزان المدفوعات، وقد أعطى البنك قروضًا دولية ذات آجال طويلة خاصة للدول ذات النمو المتدني.

[26] حسن أوريد: "السياسة والدين عن المغرب جدلية السلطان والفرقان" مرجع سابق، 2020 ، ص 58.

الوطني للأحرار. كانت الغاية رص بنيان لصد اجتياح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من هؤلاء من سيصبحون وزراء في حكومة التكنوقراط سنة 1994 بعد فشل حكومة التناوب[27].

وعليه سوف يتم تجنيد وإعادة تجنيد بعض منهم بعد حكومة التكنوقراط، بعضهم سوف يلتحق بالديوان الملكي، وآخرون في مؤسسات عمومية، منهم من سيُكوّن في مايو 1996 مركزا للبحث يضمُّ 14 تكنوقراطيا، فيما سُمِّي بـ G14. وللحقيقة فلم يكن مركزا للبحث، ولكن بمثابة مكتب تعيين. هؤلاء هم من سيطبع حكم الملك محمد السادس بتوجه تكنوقراطي، من خلال وضع القواعد والقيم، مع ما كانوا يتمتعون به من معرفة دقيقة بتقنيات التدبير، والأيديولوجية الشائعة، ولما كانوا يمثلونه من قوة متماسكة شبيهة بالعصبية. وهكذا سوف يحلون رويداً رويداً محل الدور الذي كان يضطلع به أزولاي.

يتضح إذن أنه في إطار انخراط المغرب في منطق اقتصاد السوق، تبنت المؤسسة الملكية توجها ليبراليا مُوجّها، يسمح لها بالتحكم في مسار الانفتاح الاقتصادي مع الحفاظ على السيطرة السياسية. ويتجلى ذلك في إطلاق مشاريع كبرى، وتوجيه السياسات العمومية نحو تشجيع القطاع الخاص، مع الإبقاء على سلطة القرار الكبرى في يد المؤسسة الملكية. وهكذا، تبرز الليبرالية المغربية كاختيار اقتصادي مضبوط بأدوات السلطة السياسية العليا.

المبحث الثاني:
الملكية كآلية توفيقية بين متطلبات اقتصاد السوق ومقتضيات الدولة الاجتماعية

بعد تحليل البنية المرجعية التي تستند إليها المؤسسة الملكية، سننتقل إلى تفكيك الأبعاد العملية والتطبيقية للتوفيق بين منطق السوق ومنطق الدولة الاجتماعية. فالمؤسسة الملكية، باعتبارها فاعلاً مركزياً في النظام السياسي المغربي، لا تكتفي بوظائف الضبط والتحكيم، بل تنخرط فعلياً في إعادة إنتاج معادلة تضمن انخراطًا تدريجيًا في اقتصاد السوق، دون التفريط في التماسك الاجتماعي. ويمكن تتبع ملامح هذا الدور من خلال تدبير السوق وفق توازن رأسمالي مضبوط (المطلب الأول) ، والملكية كآلية توفيقية في بناء الدولة الاجتماعية(المطلب الثاني)، وكل ذلك في إطار هندسة ملكية دقيقة ومتدرجة.

المطلب الأول: الملكية كآلية توفيقية في تدبير السوق

في سياق التحولات النيو ليبرالية التي عرفها المغرب منذ الثمانينيات، برزت المؤسسة الملكية كفاعل قادر على تكييف منطق السوق مع الخصوصيات السياسية والاجتماعية الوطنية من خلال نمط الإنتاج الرأسمالي المتوازن (الفقرة الأولى)، واستراتيجية التدرج في إنتاج القرار الاستراتيجي (الفقرة الثانية)،بعيداً عن الانخراط الكلي في

[27] سيتولى محمد القباج منصب وزير المالية، ومحمد حصار الأشغال العمومية، ثم بعدها الرئيس المدير العام للخطوط الملكية الجوية، وعبد العزيز بلفقيه للفلاحة، ثم بعدها التجهيز، وادريس بنهيمة السياحة. وفي الصفوف الموالية، سيظهر جيل فئة أخرى منها مراد شريف، الذي تولّى رئيس مدير المكتب الشريف للفوسفات، وحسن أبو أيوب منصب وزير التجارة الخارجية وعبد السلام أحيزون وزير الاتصالات، ومحمد معتصم وزير العلاقات مع البرلمان. يمكن أن نضيف ، شكيب بن موسى، خريج مدرسة القناطر بفرنسا، الذي عُيّن كاتب عام بالوزارة الأولى، ومصطفى التراب ، والذي كان مقرّباً من أزولاي. ومن جهة أخرى، فإن رجل أعمال مثل إدريس جطو سيتولى حقيبة التجارة الداخلية، والمصرفي عبد الرحمن السعيدي سيتولى حقيبة الخوصصة.

منطق السوق الحر، باعتماد نموذج توفيقي يراهن على الإنتاجية والاستثمار والانفتاح الاقتصادي، دون التفريط في الرقابة السياسية أو التوازن الاجتماعي.

الفقرة الأولى: الملكية ونمط الإنتاج الرأسمالي المتوازن

يذهب الباحثون في مجال علم السياسة على أن التدبير الملكي للشأن العام كحقل أكاديمي يتم في إطار اشكالية التطور التاريخي للدولة المغربية، باعتبار الدولة المغربية ترتبط بالدين نشأة وتطورا وماهية، فعلى صعيد النشأة يلاحظ أن الدولة المغربية لا تكتفي بالتميز عن الدولة الغربية على مستوى حركية أو سكونية المفهوم، بل إنها تتميز عنها جوهريا بأصلها الديني الذي جعلها سابقة على نمط الإنتاج الرأسمالي المفرز للدولة-الأمة العربية، وعليه ثم التركيز فقط على إشكالية البنية في علاقتها بوظيفة الشرعية في إغفال تام لمعايير تراكم الرأسمال على المستوى الداخلي أو النيوليبرالي من أجل الإنتاج الاجتماعي.

في المقابل ارتبط تدبير المؤسسة الملكية للشأن العام عند الأكاديميين الاقتصاديين، منذ الاستقلال باقتصاد السوق القائم على تشجيع المبادرة الخاصة والاستثمارات الخارجية، وعلى الدولة التدخلية[28] التي سعت من جهة إلى لعب دور محرك الاقتصاد عبر المقاولات العمومية، ومن جهة أخرى إلى المحافظة على الأسس الاجتماعية للنظام السياسي بتوفير الأرضية الاقتصادية لإعادة إنتاج نفسه. لهذا كان القطاع العام، كأداة للتنمية، شرطاً لإعادة إنتاج المجتمع عبر تحقيق وظيفتي تراكم الرأسمال وإعادة الإنتاج.

وعليه يذهب الأكاديمي في مجال علم الاقتصاد السياسي من خلال أدوات التقسيم الدولي للعمل وتراكم الرأسمال وإشكالية المركز والمحيط، إلى اعتبار هدف تدبير الشأن العام بالمغرب هو تراكم الرأسمال والإنتاج الاجتماعي، في إغفال تام لإشكالية شكل وجوهر النظام السياسي المغربي والمرتبط بفعالية آليتي La force» « centrifuge و « La force centripète»[29] أي لعبة احتواء ودمج التكنوقراط من أجل الضبط الاجتماعي وتحقيق التراكم الرأسمال الداخلي من جهة وإقصاء التكنوقراطيين ،في خدمة المشروع الملكي وخدمة الرأسمال العالمي من جهة أخرى.

ففي ظل قواعد ثابتة ،وأولويات متغيرة ستعمل المؤسسة الملكية في عهد الملك محمد السادس على إعادة إنتاج منظومة من القيم والمبادئ التقليدية، تصهرها شخصيته في توليفه بين الديني والسياسي، الأمر الذي يجعله الحاكم الوحيد الذي يأمر ويطاع [30] من جهة، و من أجل تدبير أولويات مرتبطة بالتنمية ومحاربة الفقر من جهة أخرى، سيتم استحضار مقولة "التنمية الاجتماعية والاقتصادية" باعتبارها المحدد الرئيس لجل مبادرات

---

[28] الدولة التدخلية هي نمط من أنماط التنظيم الاقتصادي والسياسي يتميز بتبني الحكومة دورًا مركزيًا في توجيه وتحكم مسار النمو الاقتصادي والاجتماعي عبر أدوات متعددة تشمل وضع الخطط التنموية المركزية، وإقامة مؤسسات وشركات عمومية، وتنظيم الأسواق وضبط الأسعار، وتقديم الدعم والتعويضات المباشرة للقطاعات والفئات الهشة، بهدف خلق توازن بين منطق المنافسة السوقية ومتطلبات التماسك الاجتماعي ، وفي السياق المغربي، يظهر هذا النموذج جليًا في تراكم مؤسسات الدولة القطاعية (كـ «المكتب الوطني الشريف للفوسفاط» و«الشركة الوطنية للطرق السيارة»)، فضلاً عن سياسات التخطيط الاقتصادي التي أطلقتها أجهزة مثل «المجلس الأعلى للتخطيط» و«المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي»، بما يعكس رغبة المرفق العام في الحفاظ على نمو مستدام دون اختبار الاستقرار الاجتماعي بشكل مفرط.

[29] Driss Ben Ali : « Etat et reproduction sociale au Maroc, le cas du secteur public » éditions du CNRC 121.:Annuaire de l'Afrique du nord tome XXVL,1987,P

[30] نور الدين الزاهي ،مرجع سابق، ص:60.

المؤسسة الملكية، لمواجهة التحديات، التي أصبحت مطروحة على الدولة مع مطلع الألفية الجديدة[31] ، من أجل تدارك إخفاقات السياسات المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، وانعكاساتها الاجتماعية و المجالية على المواطن المغربي[32].

تأسيسا على ذلك يمكن القول أن الملكية تسعى دائما إلى التوفيق بين وظيفتي الشرعية ووظيفة تراكم الرأسمال من أجل إنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي على المستوى الداخلي وإنتاج نمط الرأسمال النيو ليبرالي على المستوى الخارجي.

وهكذا اختارت المؤسسة الملكية نمطا إنتاجيا رأسماليا يزاوج بين تشجيع المبادرة الخاصة والاستثمار، من جهة، وضبط مراكز الثروة وتوجيهها عبر مؤسسات استراتيجية، من جهة ثانية. ويهدف هذا النمط إلى خلق شروط التنمية دون الانزلاق نحو الفوضى الاجتماعية التي قد تُنتجها الأسواق الحرة غير المنظّمة. هكذا تتموضع الملكية كقوة ضابطة تؤمن توازنا بين جاذبية الاستثمار ومشروعية التوزيع.

الفقرة الثانية: الملكية واستراتيجية التدرج في إنتاج القرار الاقتصادي

راهن المغرب منذ الاستقلال على اقتصاد ليبرالي ارتكز على تشجيع المبادرة الخاصة والاستثمارات الخارجية. وقد اعتمد في ذلك على دولة تدخلية، لهذا كان القطاع العام، كأداة للتنمية، وشرطاً ضروريا لإعادة إنتاج المجتمع عبر تحقيق وظيفتي تراكم الرأسمال وإعادة الإنتاج.

تبنى المغرب ما بعد الاستقلال نهج التخطيط وفق مقاربة ليبرالية[33] تتميز بالتوازن، حيث جعلت المؤسسة الملكية منها خلال الستينات والسبعينات، أداة متميزة في علاقاتها مع باقي دول العالم، نظرا للتأثيرات العميقة والعنيفة التي تمارسها العولمة على مفهوم ووظائف الدولة، وتحولها الذي حدث في طبيعة النظم السياسية المعاصرة، والتي تنطلق من مفاهيم الدولة النيو ليبرالية، وقد نتج عن هذا المسار مشروعين "المخطط الزراعي وبناء السدود" اللذان شكلا التوجه الليبرالي في ظل هاجس سياسي متوازن توافقي في عهد الملك الراحل الحسن الثاني.

---

[31] نشير في هذا المقام، إلى جملة من المتغيرات المحلية/الوطنية منها من جهة (أحداث 16 ماي الإرهابية للدار البيضاء، حركة 20 فبراير، الخ....)، والإقليمية/الدولية من جهة أخرى (ما سمي ب "الربيع العربي"، موجات المطالب الحقوقية بالإصلاح والديمقراطي، ...الخ) ، والتي لم تكن بأي حال من الأحوال أحداثا بسيطة يمكن أن نصنفها في خانة "Les faits divers" ، بل أحداثا لها أسبابها وإرهاصاتها المجتمعية التي دفعت بالمؤسسة الملكية لإعادة النظر في توجهاتها سواء الاجتماعية أو السياسية أو حتى الاقتصادية، ومن تم رفع شعار: "حماية المشروع الديمقراطي الحداثي"، والتأكيد على "المسلسل الديمقراطي"، و"دولة الحق والقانون والمؤسسات"، والعمل بالتالي على إعادة النظر في قضايا التنمية البشرية.

[32] في هذا الإطار وعلى سبيل المثال ينبغي التذكير، إلى عمليات خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية وكيف أثرت في توجهات المغرب السياسية والإيديولوجية؛ ذلك أن تقليص موارد الدولة أدى إلى تراجعها عن أدوارها التقليدية خاصة في المجال الاجتماعي. وكان من نتائج ذلك، ظهور المجتمع المدني بشكل بارز لملئ الفراغ الذي تركته الدولة. فهي تكون قوية ومهيمنة بالقدر الذي تستطيع أن ترضي تطلعات أكبر عدد من المواطنين، وكل تقلص في أدوارها الاجتماعية يقابله تقلص في مراقبتها للفضاء السياسي والثقافي. راجع في هذا الإطار، حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟ الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق، ط، 2000، ص: 5.

[33] مصطلح يعبر عن مذهب اقتصادي، يعتبر أن سعي أفراد المجتمع نحو مصلحتهم الخاصة يحقق تلقائيا المصلحة العامة للمجتمع. لكنه تجاوز الاقتصاد إلى السياسة بالدعوة لمشاركة المواطنين في إدارة الحياة العامة من خلال مؤسسات منتخبة، وقوانين تقيد من سلطة الحكام.ظهر مصطلح الليبرالية لأول مرة في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر، وتم نحت هذا المصطلح آنذاك للدلالة على المذهب الاقتصادي القائم على مبادئ الملكية الخاصة والمبادرة الفردية وحرية العمل والتنقل والمنافسة/https://www.aljazeera.net/encyclopedia .

في ظل هذا الوضع اعتمد الملك الحسن الثاني استراتيجية إنتاج الأوفياء عبر إرساء حرية الملكية وعدم المساس بمصالح الأعيان والاستمرار في تأطير البوادي لتبقى خزانا ومنفذا للمساندة الشعبية لشرعية ومشروعية المؤسسة الملكية.

في هذا السياق جاء الإصلاح الزراعي بأهداف تقوم على إعادة توزيع الأراضي لفائدة الملاكين الكبار بشكل تدريجي ودون خلخلة للتوازنات الاجتماعية والاقتصادية ودون تجاوز ثنائية التقليد والحداثة التي كانت جوهر وحقيقة السلطة الملكية من جهة ولمواجهة الحركة الوطنية بكل مكوناتها.

إن الاختيار الزراعي الذي وضعه الملك الحسن الثاني كان يحكمه هاجس الإصلاح، ولكن دون المساس ببنية الفلاحة العصرية أو بالملكية الخاصة أو بمصالح الأعيان، لهذا كانت النتيجة استمرار ثنائية عصري/تقليدي. ولتكريس الاستراتيجية الزراعية اعتمد الملك الحسن الثاني سياسة السدود مع مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي.

وعليه يستمد النسق السياسي مشروعيته من المحافظة على البنى الاجتماعية التقليدية خصوصا في المجال القروي وذلك للحفاظ على نوعية العلاقات الاجتماعية التي تحدد سلوكا سياسيا يبقى متاهيا مع السلطة السياسية .إذ أن ضبط المجتمع القروي يشكل المصدر الحقيقي للسلطة السياسية لذا فإن الدولة المغربية تحرص على إعادة أسسها البتريمونيالية داخل المجال القروي.

وبالتالي يلعب العقار المرتبط بالمجال القروي دورا فعالا على مستواه المادي أو مستواه الرمزي، من هنا فإن السلطة السياسية تستخدم العقار كوسيلة لتدعيم أسسها الاجتماعية القروية وذلك من خلال منح إقطاعات عقارية.

تأسيسا على ذلك، برزت مخرجات التخطيط سواء على المستوى الفلاحي أو الصناعي أو السياحي ضمن الإستراتيجية الملكية والقائمة على ثنائية التقليد والتحديث من أجل تثبيت ميكانيزمات البتريمونيالية؛ في هذا السياق جاء الإصلاح الزراعي بأهداف تقوم على إعادة توزيع 160.000هكتارا ،من أصل 395.000هكتارا ، بهدف إنتاج شرائح فلاحية تتوسط كبار الملاكين والفلاحيين بدون أرض، لتكون بمثابة فئة صمام أمان Couche) (tampon ، وعنصر استقرار داخل البنية الاجتماعية القروية العام من جهة ودون خلخلة للتوازنات الاجتماعية والاقتصادية ودون تجاوز ثنائية التقليد والحداثة التي كانت جوهر وحقيقة السلطة.

ولاستكمال مسار الليبرالية في علاقتها بالمجال الترابي من جهة، ومن أجل إنتاج وإعادة إنتاج نخب محلية موالية للعرش العلوي من جهة أخرى، تبنى الملك الراحل الحسن الثاني مقاربة اقتصادية وأمنية للمجال، بهدف تحقيق رهان شرعية الحكم الملكي، حيث لم يكن خيار تأسيس مجالس محلية أو تبني تنظيم إداري لامركزي خيارا إداريا محضا أو حلا تقنيا لمعضلة تدبير المرافق العمومية، وإنما في حقيقة الأمر ارتبط هذا الخيار بصراع المراكز والنفوذ بين الملكية من جهة والحزب المعارض آنذاك، حزب الاستقلال، وعليه تصبح اللحظة الانتخابية تجسيدا للعلاقات التبعية والشخصانية بين الفاعلين بمعني أدق بين المؤسسة الملكية ومكونات الحقل الحزبي [34].

[34] عبد الرحمن حداد: "من المركزية إلى الديموقراطية "، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس، سلسلة أبحاث ودراسات، العدد1، مطبعة سجلماسة ص:21.

وقد شكلت الإدارة الترابية مسرحا من مسارح شد الحبل هذا بين الطرفين سواء فيما يتعلق بضمان ولاء ممثلي السلطة لهذا الطرف أو ذاك أو بعد ذلك، من خلال السيطرة على تركيبة المجالس المحلية المنتخبة.

وعليه يمكن القول أنه تاريخيا، لم يكن للمسألة الترابية أهمية في النظام الإداري المغربي، إذ كانت تنحصر علاقة التقسيمات الترابية بالمخزن في الحفاظ على رابطة بيعة القبائل للسلطان وأدائها للضرائب، وبعد الاستقلال ثم اللجوء إلى الاقتراع العام مع إقرار فكرة تجريد الحياة المحلية من أي طابع سياسي وجعل المنتخبين مجرد "ركائز أدواتية "تؤدي وظائف إدارية [35] .

عملت الملكية على اللجوء إلى الأعيان لاحتواء نفوذ الحركة الوطنية، وقد سجل « Remy LEVEAU » كيف أن الدولة كانت تعي تمام الوعي أهمية التحالف مع الزعامات المحلية لضمان استمرارها واستقرارها. بل أن هذه الزعامات نفسها تدرك أن تحالفها مع المؤسسة الملكية ضرورة حيوية لحمايتها واستمرار نفوذها، عوامل جعلت ميشيل روسي يعتبر العلاقة بين المركزي والمحلي الترابي هي علاقة تقوم على المساعدة والمواكبة(36) .

وفي نفس الاتجاه ذهب الان كليس Alain Claisse إلى أن العلاقة بين المركز / العامل والمجالس المنتحبة على المستوى المحلي تشبه إلى حد كبير العلاقة بين الملك والبرلمان على المستوى الوطني، فالأول سلطة قرار ، أما الثاني فله الشورى والاستشارية.

تأسيسا على ذلك يمكن القول أن علاقة المركزي بالمحلي بالمغرب تقوم على براديكمات ترتبط بالتوظيف السياسي للمجال من خلال الإعلان عن التصور الملكي للانتخابات المحلية في كل محطة انتخابية تهم المجال الترابي[37]. وبراديكم استمرارية الحذر من خلال الحضور المركزي للعامل وممارسة الوصاية سواء على المنتخبين أو على المجلس أو على مقررات المجلس. ثم ظهور براديكم التوظيف الاجتماعي من خلال إعطاء المجالس المنتخبة هامش المساهمة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليصبح التدبير المحلي بنجاحاته وإخفاقاته أهم عامل تفوق الملكية على مستوى تدبيرها للشأن العام[38] .

وهكذا تعدّدت أدوار ورؤى الملكية التي تتجسّد في مختلف المجالات؛ فتظهر كجهةٍ عليا تضبط إيقاع الإصلاحات الاقتصادية عبر إطلاق مبادرات كبرى ، وتُؤطّر الفاعلين عبر مؤسسات ومجالس استشارية، كما تشتغل كحكَمٍ يوزع الموارد ويرسّخ الحماية الرمزية للدولة. وفي قلب هذه الوظائف تبرز عملية إنتاج القرار الاستراتيجي، الذي يُعيد ترتيب الأولويات وفق قراءة معمّقة للسياق السياسي والاقتصادي، ويضبط توقيت التنفيذ عبر مراحل متسلسلة تسمح بامتصاص الصدمات وتقييم المنجزات المرحلية قبل الانتقال إلى الخطوات التالية. وبذلك، ترسخ الملكية نموذجاً للتوفيق بين منطق السلطة ومنطق السوق، تقوم فيه على مرونة مرحلية تُناسب التعبئة الوطنية ومتطلبات التنمية المستدامة.

[35] عبد الرحمن حداد" :من المركزية إلى الديموقراطية "، مرجع سابق، ص: 36.

[36] عبد الرحمن حداد: "من المركزية إلى الديموقراطية"، مرجع سابق، ص :50.

[37] عبد الرحمن حداد: "من المركزية إلى الديموقراطية"،" مرجع سابق، ص:82.

[38] عبد الرحمن حداد:" من المركزية إلى الديموقراطية"،" مرجع سابق، ص :110.

المطلب الثاني : الملكية كآلية توفيقية في بناء الدولة الاجتماعية

في ظل التحولات البنيوية، برزت المؤسسة الملكية كفاعل محوري في تدبير الشأن العام، من خلال قدرتها على لعب دور توفيقي بالغ الحساسية بين منطق السلطة التقليدية ومنطق السوق الليبرالي، وإذا كان منطق السلطة، وكما تم الحديث عن ذلك انفا، ينهل من شرعية تاريخية وسياسية تعزز موقع الدولة كضامنة للوحدة والاستقرار، فإن منطق السوق يستمد وجاهته من منطق الكفاءة الاقتصادية والتنافسية والانفتاح. غير أن التقاطع بين هذين المنطقين، في السياق المغربي، لم يكن وليد توتر أو انقسام، بل جرى تدبيره ضمن رؤية تستند إلى تدخل ملكي يروم إعادة تشكيل أدوار الدولة ووظائفها وفق ما يحقق التوازن بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تبرز الملكية كآلية توفيقية تُعيد إنتاج التوازنات، لا عبر التموقع خارج الحقلين، بل من خلال التأثير الفعّال فيهما بما يخدم مشروع الدولة الاجتماعية الحديثة. وسنقارب هذا الدور التوفيقي للملكية من خلال علاقتها بالتوازن الليبرالي(الفقرة الأولى)، ومساهمتها في بناء الدولة الاجتماعية (الفقرة الثانية) .

الفقرة الأولى :الملكية والتوازن الليبرالي

في سياق الانتقال التدريجي للاقتصاد المغربي نحو الليبرالية الاقتصادية، أبانت المؤسسة الملكية عن قدرة لافتة على التوفيق بين متطلبات الانفتاح على منطق السوق ومقتضيات الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي. فقد وُضعت الملكية، بما تمثله من سلطة رمزية وشرعية تاريخية، في قلب هذا التحول، لا بصفتها مجرد ضامنة للاستمرارية، بل كفاعل استراتيجي يضطلع بمهمة إعادة تركيب التوازنات الاجتماعية والاقتصادية وفق منطق توفيقي. هذا الدور برز من خلال تدخلات مباشرة وغير مباشرة هدفت إلى تحصين مسار الليبرالية من الانفلاتات الفوضوية، والحفاظ على حدّ أدنى من الانسجام بين منطق الربح الاقتصادي ومتطلبات العدالة الاجتماعية، مما جعل الملكية تساهم في إنتاج نموذج "ليبرالي مراقَب" يتجاوز القطع الجذري مع الإرث التدخلي للدولة دون أن يُخضع الحقل الاقتصادي بالكامل لقانون السوق وحده.

فلقد اعتبر الملك محمد السادس أن الليبرالية الاقتصادية[39] من القواعد الثابتة في النظام السياسي المغربي، ولكن على خلاف الملك الحسن الثاني حيث كانت الليبرالية في عهده في خدمة التنمية بمفهومها الشمولي بقوله: "....وإننا نحمد الله على أن أسس سياستنا الداخلية بارزة المعالم، واضحة السمات، وإن المطلوب هو ترسيخها ودعمها. لذا فنحن متشبثون أعظم ما يكون التشبث بنظام الملكية الدستورية. والتعددية الحزبية. والليبرالية الاقتصادية،

---

[39] تزعم الليبرالية أنه حينما تتوفر الحريات الاقتصادية (حرية الملكية والمبادرة والعمل والتنقل)، يكفي أن يجري كل فرد من أفراد المجتمع نحو مصلحته الخاصة كي تتحقق المصلحة العامة للمجتمع تلقائيا.وترى تبعا لذلك أن الرابط الاجتماعي بين الناس هو رابط اقتصادي وأن النظام الطبيعي داخل المجتمع هو نظام اقتصادي يقوم على تبادل المنافع بين الأفراد، وتؤكد نتيجة لذلك على ضرورة خضوع السياسة لهذا النظام.لا يتأسس النظام الاجتماعي وفقا للرؤية الليبرالية على إرادة مسبقة لأفراد عقلانيين منتظمين داخل مجتمع، وإنما على مجرد سعي كل فرد نحو مصلحته الشخصية بشكل أناني. والحفاظ على هذا النظام الاجتماعي يقتضي ضمان الحريات الاقتصادية للناس وتمكينهم من السعي اللامحدود وراء مصالحهم الأنانية.

. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/

وسياسة الجهوية واللامركزية، وإقامة دولة الحق والقانون. وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية "(40).

وعليه يمكن إقرار أن هناك مسارا تكامليا وسيرورة "تدبيرية " تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أخرى، فإذا كان الراحل الملك الحسن الثاني في تبنيه لليبرالية بحس سياسي كخيار استراتيجي ما بعد الاستقلال، ارتبط بإنتاج النمو عبر الادخار، انتقل مع الملك محمد السادس، بهاجس تكريس آليات وفعالية السوق في تهميش تام للفعل السياسي ليس بهدف تحقيق الاستمرارية فقط، وإنما لتحقيق أهداف أخرى مرتبطة بالتنمية والقضاء على الفقر، وذلك ما عبر عنه الملك محمد السادس بقوله: "دائما أقول أن جدي ووالدي رحمهما الله لم يتركا لنا شيئا، فهما اللذان فعلا كل شيء، فالأول حرر المغرب والثاني بنى المؤسسات، لكن بالتأكيد الأولويات تتغير، فالأولويات اليوم ليست هي الأولويات التي كانت عشرين سنة ولا الأوليات التي كانت قبل أربعين سنة. الحاجيات تتغير كذلك، الأولويات بالنسبة لي اليوم هي اقتصادية واجتماعية ... في محاربة الفقر والاقصاءات ... " (41).

وهكذا، يتبيّن أن الملكية في المغرب لم تتعامل مع الليبرالية الاقتصادية بوصفها خيارًا اقتصاديا محضا، بل بوصفها مدخلاً استراتيجياً لإعادة هندسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، عبر تحقيق توازن دقيق بين منطق السوق ومنطق الاستقرار السياسي والاجتماعي. وإذا كانت تجربة الحسن الثاني قد أرست دعائم الليبرالية في إطار مشروع تنموي تقوده الدولة، فإن محمد السادس أضفى على هذا التوجه بعداً تدبيريًا توفيقيًا يستهدف إعادة توجيه أدوات السوق لخدمة أولويات جديدة تتعلق بالتنمية ومحاربة الفقر. وبذلك، تبرز المؤسسة الملكية كفاعل مركزي في إنتاج نموذج "ليبرالية موجهة" تستمد شرعيتها من قدرتها على التوفيق بين التحولات الاقتصادية العميقة وحاجيات العدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي.

الفقرة الثانية :الملكية وبناء الدولة الاجتماعية

شكلت مرحلة انتقال الحكم[42] إلى الملك محمد السادس بعد رحيل الملك الحسن الثاني بتاريخ 23 يوليوز 1999، نقطة تأسيس لمرحلة جديدة ولملك جديد يتماشى ويتناغم مع معطيات الظرفية الحالية والمقبلة، والتي تطرح كل الإشكالات السياسية على بساط المناقشة، وترتبط باستكمال مسار عملية الإصلاح السياسي بغية إحداث تحولات نوعية في بنية النظام السياسي والإداري والاجتماعي المغربي الراهن، أي الإصلاح بـ "مفهومه الشامل بالمغرب".[43] لكن دائما في ظل قواعد ثابتة.

---

(40) مقتطف من خطاب الملمك محمد السادس "المؤسسة الملكية بالمغرب"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية سلسلة نصوص ووثائق، خطاب العرش بتاريخ 30يوليوز 1999، ص 47.

(41) خطاب الملك محمد السادس، مقتطفات من الحوار الدي خصه جلالة الملك محمد السادس لجريدة الشرق الأوسط 24 يوليوز 2001.

(42) لقد أثار وصول محمد السادس إلى الحكم، نقاشا سياسيا وفكريا متعددا ومتنوعا، حول العديد من القضايا، بما فيها قضية انتقال الملك في حد ذاتها، ومسألة البيعة والمخيلة الشعبية، قضية مستقبل الملكية، الملكية والقضايا السياسية وقضية الصحراء، ثم الملكية والنخب والتيارات السياسية (الحركة الإسلامية والحركة الأمازيغية)، وباقي القضايا الاجتماعية الأخرى التي ارتبطت بهذا الانتقال.

(43) لقد أبرز الملك الراحل الحسن الثاني هذا التوجه بقوله: "إن الإصلاح الذي نادينا به ووعدنا به شعبنا لا يقتصر على تعديل بعض مقتضيات الدستور، بل هو إصلاح شاملٌ يقتضي النظر في كل ميدان يحتاج إلى الإصلاح والتقويم، ولاسيما الإدارة والاقتصاد والتعليم...".
أنظر: نص خطاب الملك الراحل الحسن الثاني بمناسبة عيد العرش لسنة 1996 – نص الخطاب الملكي منشورٌ بجريدة الاتحاد الاشتراكي – ع4589، 4 مارس 1996، ص:2.

وقد جاء تبني خيار التنمية الاجتماعية من خلال ما عبرت عنه المؤسسة الملكية في كون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقت في 2005، لبنة جديدة لاستكمال بناء الصرح الديمقراطي وتوطيد أركانه. وهي من هذا المنطلق الغائي، تعتمد أربع مستويات أو ركائز مرجعية أساسية:

تستند الأولى على المعطيات الموضوعية "للإشكالية الاجتماعية" في المغرب، تلك المعطيات التي تتجلى في كون فئات ومناطق عريضة تعيش ظروفا صعبة، بل وتعاني من حالات فقر مزري وتهميش وإقصاء اجتماعي [44]، أما الثانية فتنبع من ضرورة إدراك المؤسسة الملكية واقتناعها بأن عملية إعادة التأهيل الاجتماعي والتي لا يمكن اختزالها فقط في تقديم إعانات ظرفية أو مساعدات موسمية مؤقتة، بل الأمر يتطلب تبني واعتماد سياسات عمومية مندمجة ضمن عملية متماسكة ومشروع شامل وتعبئة قوية متعددة الجبهات. والثالثة تتجسد في خيار الانفتاح الذي اعتمدته المؤسسة الملكية بكل مسؤولية، للانخراط في عالم يعرف تحولات متسارعة عميقة في أنساق القيم، ويفرض بالتالي إكراهات وتحديات تعرض تماسك الروابط الاجتماعية للهشاشة. مما ينبغي معه، تحصين المكاسب المجتمعية من الانعكاسات السلبية لهذا الانفتاح من جهة. ومن جهة مقابلة، الاستفادة مما يوفره من فرص تنمية وإمكانات هامة، لن يتأتى إلا بتعبئة كل المغاربة وانخراطهم الفاعل في عمل جماعي، بدل الانغلاق المفضي إلى الطريق المسدود. أما الرابعة فتتجلى في الاستفادة واستخلاص العبر من التجارب السابقة، ومن النماذج الفضلى لبعض البلدان في مجال محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، الأمر الذي يدل على أن رفع هذا التحدي رهين بالتحديد المضبوط للأهداف وبالتعبئة الشاملة لبلوغها. كما تدل تلك التجارب على محدودية جدوى المقاربات التنموية غير المندمجة، ذات الطابع القطاعي الانفرادي المنعزل، أو الاقتصار على المقاربة الأمنية الصرفة – التي أبانت عن فشلها وقصورها – في معالجة قضايا الاحتجاجات الشعبية والمطالب الجماهيرية[45].

يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية والاستقرار السياسي والديمقراطية[46]، فهي "علاقة حصرية أو إجبارية"، إذ أن كل نظام سياسي يحاول العمل على تدعيم مرتكزاته، وشرعنة أسسه الديمقراطية.

تجدر الإشارة إلى أن المغرب أخذ بنظام الدولة الاجتماعية الليبرالي المحافظ عن الاستعمار الفرنسي، بحيث يرتهن مجال الاستفادة من الخدمات الاجتماعية بولوج سوق الشغل والانخراط في أحد أنظمة التأمين أو التقاعد أو التعاضد الفئوية، إلى جانب تبنى سياسات اجتماعية قائمة على شمولية الولوج في التعليم وفي مجال الصحة دون أي اعتبار للوضع الطبقي.

وإذا حاولنا تصنيف الدولة الاجتماعية بشكل عام انطلاقا من مصادر التمويل وبحسب المدارس الاقتصادية يمكننا أن نؤكد على أن طبيعتها الاجتماعية تبتعد نوعا ما عن الانماط السائدة المعروفة في هذا الإطار، إذ يتم التمييز بين مدرستين المدرسة الأولى تعتبر أنا نظام دولة الرفاه يتم بتمويل الميزانية العامة والضرائب، بينما

---

(44) الإقصاء الاجتماعي حسب "إميل دوركايم" يعتبر نوعاً من القطيعة مع الرابط الاجتماعي. ويمكن تعريف الرابط الاجتماعي على أنه النموذج الخاص الذي يتركب من خلاله كل مجتمع. وهو الضامن لتماسكه والمحافظ على تضامنه. وهذا الأمر ينطبق تماما على الفقر، إذ يتم تحديده في علاقته بنوع الأخلاقية الاجتماعية بشكل أساسي. ومؤخرا أصبح الإقصاء يفهم بأنه تجلي معاصر من تجليات الفقر، وهذا الأمر أكده "سكريتان" سنة 1959، حيث عرف الفقراء بأنهم أشخاص يعيشون على هامش المجتمع: "ينتمون لعالمنا غير أنهم ليسوا طرفا منه".

(45) تم اقتباس محتوى هذا المستوى من التحليل، من مضامين الخطاب الملكي بمناسبة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، الاتحاد الاشتراكي، مرجع سابق، ص: 2.

(46) تؤكد منظمات ومؤسسات عالمية أخرى تهتم بمجال التنمية، على الربط بين النجاح في تحقيق التنمية ونوعية الحكم، وفاعليته، إذ أن أسلوب الحكم الرشيد له تأثير كبير في التنمية. وترى منظمة اليونسكو أن هناك ترابطا بين الديمقراطية والتنمية، ذلك لأن التنمية المستديمة والعادلة تعتمد بصورة وثيقة على الديمقراطية، كما لا يمكن الحفاظ على الديمقراطية الحقيقية التي تتميز بسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، دون أن يتمتع الناس بمستوى معقول من المعيشة الذي يتطلب توفر حد أدنى من التنمية.
أنظر، غالي بطرس وآخرون: "التفاعل بين الديمقراطية والتنمية "(فرنسا: منشورات منظمة اليونسكو، 2003)، ص:5.

المدرسة الثانية تذهب إلى اعتبار أسس التأمين الاجتماعي الحديث قائم على مساهمتي المشغل والعمال في تمويل منظومة التامين، من أجل تقوية روابط المواطنين مع الدولة.

هذان النظامان في تمويل الدولة الاجتماعية أفرزا لنا ثلاثة أنواع مرتبطة بالدولة الاجتماعية، دولة الرفاه الاجتماعي الليبرالية وهو النموذج الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ثم دولة الرفاه المحافظ والذي تتبناه كل من فرنسا وألمانيا وجل الدول، ثم أخيرا دولة نظام رفاه الديمقراطية الاجتماعية الشمولي وتتبناه خاصة الدول الإسكندنافية.

انطلاقا مما سبق أين يمكننا تصنيف الدولة الاجتماعية حسب النموذج المغربي؟

يمكن تصنيف المغرب ضمن" دولة الرفاهية العائلية "بمعنى ضمن الدول التي تستند إلى ثلاثية الدولة - السوق - العائلة، بحيث تتحمل العائلات فيه قسطا كبيرا في تقديم خدمات العناية الاجتماعية.

كذلك يمكن اعتبار الدولة الاجتماعية في المغرب ، دولة اجتماعية محافظة غير منظمة، حيث المساعدات الاجتماعية محصورة في القطاع المهيكل وهو نظام غير مكتمل في تكوينه، لأنه يبدو ليبراليا في مجال الصحة، ومحافظا في جوانب أخرى متعلقة بنظام التقاعد، وديمقراطيا اجتماعيا في مجال التعليم.

وتأسيسا على ذلك، تأتي ضرورة تفكيك البنية المجتمعية - السياسية المعتمدة على الأسس الرمزية والمجال السوسيو/اجتماعي/ الإنساني-، أي العوالم المعيشة ودوافع الأفراد في المجتمع وتوسيع نطاق الحرية.

يتّضح من خلال التجربة المغربية أن الدولة الاجتماعية التي تسعى الملكية إلى ترسيخها ترتكز على توازن دقيق بين منطق الرعاية التقليدية، وآليات السوق، والدور التعاضدي للعائلة، ضمن نموذج خاص يتجاوز التصنيفات الجاهزة. غير أن اكتمال هذا المشروع يظل رهينًا بإصلاحات هيكلية عميقة تعزز العدالة الاجتماعية وتوسع من نطاق الحماية المجتمعية بشكل منظم ومؤسساتي.

خاتمة :

على امتداد مباحث هذا البحث، يتبين أن المؤسسة الملكية في المغرب تضطلع بدور مركزي ليس فقط كفاعل سياسي يحظى بشرعية تاريخية ودينية ودستورية، بل كمنسق فعلي بين منطقين غالبًا ما يبدوان متعارضين: منطق السلطة الذي يضمن الاستمرارية والاستقرار، ومنطق السوق الذي يقتضي الانفتاح، التنافسية، وإعادة تعريف وظائف الدولة. وقد برز هذا الدور التوفيقي للملكية خصوصا مع اعتلاء الملك محمد السادس العرش، حيث انخرط في مسلسل إصلاحات يتمظهر في بُعدين متكاملين: من جهة، تأكيد الانخراط في الليبرالية الاقتصادية وتوسيع مجالات السوق، ومن جهة أخرى، السعي إلى بناء دولة اجتماعية تستجيب لتحديات الفقر والإقصاء وتوسيع قاعدة العدالة الاجتماعية والمجالية.

إن الطابع التوفيقي لهذا التدبير الملكي لا يُختزل في قرارات ظرفية أو ردود فعل لحظية، بل يقوم على هندسة مؤسساتية ورمزية تُعيد إنتاج توازنات جديدة بين الدولة والمجتمع، وتضمن في الوقت نفسه شروط الشرعية السياسية والجدوى الاقتصادية. وقد مكّن هذا التوجه من الحفاظ على استقرار النظام السياسي، في سياق إقليمي اتسم بالاهتزازات، كما ساهم في إطلاق برامج ومبادرات ذات طابع اجتماعي مهيكل مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتغطية الصحية، وإصلاح التعليم.

لكن رغم هذه الدينامية، فإن النموذج المغربي ما يزال يحمل في طياته مفارقات بنيوية تتطلب تعميق البحث فيها، خصوصا ما يتصل بحدود الدولة الاجتماعية غير المكتملة، وهشاشة الوساطة المؤسساتية، واستمرار الاعتماد على أدوار غير رسمية للعائلة والسوق في تقديم الخدمات الاجتماعية. فبالرغم من بلورة نموذج توفيقي يجمع بين ضرورات تحديث الدولة وفق منطق السوق الليبرالي، ومتطلبات الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي المستمد من منطق السلطة، أفرز هذا التوازن نموذجا خاصا للدولة الاجتماعية المغربية، لا يندرج بشكل صارم ضمن أنماط "دولة الرفاه[47]" المعروفة، بل يشكل صيغة هجينة تراعي الخصوصيات السوسيو-تاريخية للمجتمع المغربي.

الأمر الذي يطرح الحاجة إلى تأمل مستقبلي في أفق هذا النموذج، وإعادة مساءلته ضمن منظور تحولي يعيد التفكير في علاقة الدولة بالمجتمع، وفي آليات إنتاج العدالة والاندماج.

غير أن هذا النموذج يطرح، رغم إنجازاته، مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تستدعي المزيد من البحث والتأمل، من قبيل:

- إلى أي مدى يمكن لهذا التوازن التوفيقي أن يصمد أمام التحولات الاقتصادية العالمية والضغوط الاجتماعية الداخلية المتنامية؟
- هل يمتلك هذا النموذج قابلية التطوير نحو دولة اجتماعية أكثر عدالة واندماجا، أم أنه مرشح لإعادة إنتاج التفاوتات البنيوية ضمن قوالب مؤسساتية جديدة؟
- ما طبيعة العلاقة التي يمكن أن تتطور بين الفاعل الملكي وباقي الفاعلين المؤسساتيين والسياسيين في أفق تعميق الديمقراطية التشاركية وتوسيع دائرة القرار؟
- وأخيرًا، كيف يمكن تقويم السياسات الاجتماعية الراهنة في ضوء نجاعة المؤسسات الوسيطة، وضمن أي تصورات لإعادة توزيع السلطة والثروة في المغرب؟

---

[47] إنّ دولة الرفاهية هي شكل من أشكال الحكومة التي تحمي الدّولة من خلالها الرفاهيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمواطنين وتعزّزها، على أساس مبادئ تكافؤ الفرص والتّوزيع العادل للثروة والمسؤوليّة العامة للمواطنين غير القادرين على تأمين الحدّ الأدنى من المؤن الكافي لحياة جيدة. وصف عالم الاجتماع توماس مارشال T. H. Marshall حالة الرفاهيّة الحديثة بأنّها مزيج مميز من الديمقراطية والرفاهية والرأسمالية.يعود أصل دولة الرفاهيّة الأولى إلى التّشريع الذي أقره أوتو فون بسمارك خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر لزيادة الامتيازات التي يحصل عليها جانكر (العضو في طبقة الامتياز العسكرية في ألمانيا) كإستراتيجية لجعل الألمان العاديين أكثر ولاء للعرش ضدّ الحركات الحداثية لليبراليّة الكلاسيكيّة والاشتراكيّة. تموّل دولةُ الرفاهيّة المؤسساتِ الحكومية للرعاية الصحية والتعليم إلى جانب المنافع التي تُعطيها للمواطنين الأفراد بشكلٍ مباشر وذلك كنوع من الاقتصاد المختلط. تضم دول الرفاهية الحديثة ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولّندا، بالإضافة إلى دول الشمال أو (الدول النوردية)، التي تستخدم نظامًا يعرف باسم النموذج الشمالي. وتنقسم مختلف تطبيقات دولة الرفاهيّة إلى ثلاث فئات: (1) اجتماعيّة ديمقراطية، (2) محافظة، و (3) ليبراليّة/https://ar.wikipedia.org .

لائحة المراجع:

شقير، محمد. (2011). السلطة والمجتمع المدني: آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب. أفريقيا الشرق.

عروب، هند. (2009). مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي. منشورات دار الأمان، مطبعة الأمنية.

إحزرير، عبد المالك. (2023/2022). السياسات العمومية: نظريات الفعل والفاعل. كلية الحقوق، جامعة المولى إسماعيل، سجلماسة الزيتون.

بنعلي، إدريس. (1994). الدولة وعملية إعادة الإنتاج الاجتماعي بالمغرب (حالة القطاع العمومي). في جدلية الدولة والمجتمع في المغرب (ص. غير محددة). أفريقيا الشرق.

الفحصي، المهدي. (2012). الأنظمة الدستورية الكبرى والنظام الدستوري السياسي المغربي (الطبعة الثانية). مطبعة أشرف.

معتصم، محمد. (1992). الحياة السياسية المغربية (الطبعة الأولى). مؤسسة إيزيس للنشر.

مزراري، عبد الهادي. (1995). الحسن الثاني: رجل إشكاليات القرن. دار الآفاق الجديدة.

أتركين، محمد. (2021). معجم الدستور المغربي (الطبعة الأولى). مطبعة Accom.

حداد، عبد الرحمن. (دون تاريخ). من المركزية إلى الديمقراطية. منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس، سلسلة أبحاث ودراسات، العدد 1، مطبعة سجلماسة.

طارق، حسن. (2009). الليبرالية الاقتصادية في المغرب وتفاعلها مع السياسي. المجلة المغربية للسياسات العمومية.

مونشيج، محمد. (2017). العمل السياسي في المغرب بين الانتخابي والاحتجاجي. المجلة المغربية للسياسات العمومية، (23)، صيف 2017.

Madani, Mohamed. (1982). Le mouvement national et la question constitutionnelle 1930-1962 (DES en droit public). Université Mohammed V.

Leveau, Rémy. (1980). Réaction de l'Islam officiel au renouveau islamique. Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre d'études sur les sociétés méditerranéennes, Éditions du CNRS.

El Maslouhi, Abderrahim. (2006). Volontaire. Revue Française de Sciences Politiques, 56.(4)

Fougère, Louise. (1962). La Constitution Marocaine du 7 décembre 1962. Annuaire de l'Afrique du Nord, Éditions du CNRS.

Ben Ali, Driss. (1987). État et reproduction sociale au Maroc: le cas du secteur public. Annuaire de l'Afrique du Nord, Tome XXVI, Éditions du CNRS.